المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتجي للتكيف مع مستجدات العولمة

أ.بن منصور عبد الله
أ. بخشي غوتي
جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

Abstract

A l'ère des transformations accélérées pour une économie compétitive basée sur la qualité et les connaissances mais aussi fondée sur la croissance et l'expansion géographique de l'entreprise ainsi que les répercussions constatées dues au phénomène de la mondiali-sation sur les économies des pays en voie de développement notamment ceux des pays du monde arabe, il est devenu primordial que l'entreprise en question doit s'adapter au contexte actuel par la mise en place d'un nouveau modèle d'organisation industrielle liée à l'exploitation d'un système productif en se basant concrètement sur ses capacités et ses ressources et répondant au caractère normatif exigé par la mondialisation en imposant les mécanismes de son fonctionnement et de son évolution dans tous les domaines économiques, politiques, culturelles et sociaux.

En outre, il s'avère indispensable d'élaborer une stratégie flexible en vue de respecter les spécificités locales mais tient compte des exigences paradoxales d'intégration économique dans les sous ensembles régionaux. Cette démarche stratégique est assujettie avant tout à l'élaboration d'un plan au sein de l'entreprise.

Notre réflexion s'attache à mettre en relief l'importance du rôle des PME-PMI en relation avec l'évolution du phénomène de la mondialisation.

I- مفهوم العولمة :

يرى الباحثون أن العولمة عملية تراكمية، فالعالم مر بموجات متتابعة بما نسميه الآن العولمة، لذلك لا يوجد إجماع على الإطلاق حول تاريخ ولادة كواقع اقتصادي. فإذا كانت العولمة تعني حركة دمج العالم فحركة دمج العالم قديمة، و إذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية و تجارية و استثمارية فإن ربط العالم بروابط اقتصادية بدأ فعلا و بدرجة عالية. و تمثل ذلك في خاصة في تدويل الإنتاج و التوزيع و التسويق للسلع و الخدمات كما يتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد و أصبح التبادل الشامل بين مختلف أطراف الكون بمثابة محطة تتفاعل فيها الإنسانية بأكملها و هي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس و الأماكن الغير مقدرة المسافات ماد ا الأولية الأساسية في الاقتصاد و السياسة و الاجتماع و الثقافة و تتجاوز هذه القرية النظم و الإيديولوجيات و تمثلها الدول الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة وسيلتها في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية و ترتب عن ذلك تراجع دور الدولة القطرية و تقييد دورها و صلاحيا ا و بذلك تزداد درجات التفاعل و التكامل و أنشطة ا تمعات الإنسانية متجلية في التدفقات الدولية للتجارة و التمويل و المعاملات في سوق عالمية تلغى فيها الحواجز الجمركية و سياسات حماية المنتج الوطني و المؤسسات الاقتصادية القومية.

إن مناقشة ظاهرة العولمة بما فيها التأثيرات على الدول النامية كما مدى تراجع دور الدولة و تدخل المنظمات العالمية في السياسات الوطنية، أصبح يثير مشاعر متباينة بين مرحب و رافض و مواقف توفيقي بين النقيضين و على أية حال يبقى التساؤل الرئيسي الذي يلخص الموقفين هل العولمة ضرورية حضارية لتحقيق الرفاهية الإنسانية ؟ أم أ ا أداة هيمنة تصنع آليات الإنصياغ و التنميط لتكريس الأحادية القطبية ؟

و يبدو أن الوضعية في كلتا الحالتين تستدعي التكيف مع المعطيات العالمية لتجنب التبعية المطلقة و التأثر السلبي لأن الآثار السلبية و الإيجابية للعولمة تجلت في كل مكان تقريبا و في جميع مجالات الحياة لكل ما هي السمات المعبرة عن ظاهرة العولمة ؟

II- مفهوم العولمة الاقتصادية :

العولمة هي أساس مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو الظاهرة الاقتصادية.

فكل المؤشرات الموضوع تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا، و هي توحي بأن العالم الذي تشكل في التسعينات أصبح عالما بلا حدود اقتصادية، و العولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية و الذي لم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته و خاصة فيما يتعلق بانتقال السلع و الخدمات و رأس المال.

فالحديث عن العولمة يعني سيطرة نظام اقتصادي و هو الرأس مالية على العالم و تمتد هذه السيطرة لتتجاوز منطق العلاقات بين الدول لتحيط الرأسمالية بحدود الكرة الأرضية.

إن فهم ظاهرة العولمة الاقتصادية مرتبط بفهم تطور النظام الاقتصادية الرأسمالي العالمي كما ذكره سمير أمين و يضيف الاقتصادي المصري سمير أمين بأننا لسنا بصدد عولمة اقتصادية بقدر ما نحن بصدد عولمة تحييد تدخل الدولة القطرية و تقييد صلاحيا ا، فقد أسفرت أيضا زيادة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود إلى انتقال 7.5 مليون دولار سنة 2000 و هو ما يمثل أربع مرات ما كانت عليه في عام 1999.

III- مظاهر العولمة:

1. ثورة تكنولوجية المعلومات:

لقد أدى تطور تكنولوجيا النقل و الاتصال لإلغاء حواجز الوقت و المسافة بين البلاد كما تطورت و بسرعة وسائل الاتصال الإلكترونية لنقل الصوت و البيانات المتضمنة البريد الإلكتروني و الفاكس و الانترنيت و شبكات الاتصال التلفزيوني العالمية السريعة و كانت شبكة الإنترنيت من أهم ما أفرزته ثورة تكنولوجيا المعلومات و أصبحت نسبة كبيرة من الشركات في العالمين المتقدم و النامي لها مواقع على الانترنيت لتعرض و تبيع منتجا ا من سلع و خدمات و عبر هذه الشبكة تتنامى

التجارة الإلكترونية عبر العالم فأصبح العالم بواسطة الأقمار الصناعية الإلكترونية و الحاسبات الآلية و وسائل الإعلام الإلكترونية سوقا واحدة. و أصبح حدوث أي طارئ في بورصة ما ينعكس في الحال على أسواق مالية أخرى، كما أن تدهور سعر عملية عالمية رئيسية أو تحسن وضعيتها له تأثير مباشر و حالا على بقية العملات العالمية الأخرى، و صار من الممكن عقد صفقات ضخمة بين دولتين أو أكثر دون التقاء الأشخاص المعنيين.

2. التكتلات الإقليمية الدولية:

تزايدت ال عة الدولية إلى قيام العديد من التكتلات الإقليمية و الاقتصادية و ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية خصوصا بعد أن بدأ دور الدولة يتناقص. إن الدول الرأسمالية المتقدمة هي المستفيدة الأكبر لأ ا تمتلك تقنيات إعادة إنتاج. أدوات الأسلوب الرأسمالي في منظومة إقليمية جديدة تتحكم في المؤسسات و المنضمات الدولية و كذا وسائل تغيير خريطة المتوازنات الاقتصادية و السياسية التي تضبط حركة النظام الدولي و أخذت التكتلات الدولية شكل أسواق مشتركة و كيانات متماسكة و تعتبر السوق الأوروبية التي تأسست في سنة 1959 أحسن مثال عن التكتلات الاقتصادية، و تجسدت معالم العولمة كذلك في المؤسسات العملاقة للتمويل الدولي كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير و المنظمة العالمية للتجارة.

3. الشركات المتعددة الجنسية:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسية أداة قوية لتكريس نظام العولمة، حيث ارتبطت العولمة في مظمو ا الاقتصادي بذه المؤسسات الاحتكارية، بواسطتها تتم عملية عولمة رؤوس الأموال، و الإنتاج و التسويق و أغلب العمليات التجارية و قد برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من التحالفات بين مجموعات من الشركات الصناعية العملاقة تقوم بنسج اتحاديات عابرة للقارات و من أمثلة هذه التحالفات JVC اليابانية Thomson الفرنسية في صناعة أشرطة فيديو، و تحالف Ford مع Mazda و Général motors مع Toyota و Nissan مع Alfa roméo.

و تتسم هذه التحالفات بأنه لا هوية لها و لا جنسية محددة، فهي لا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية فهذه الشركات تنتقل بحرية كاملة بين كل الدول فهي لا تجد أية صعوبة في نقل سلعها و خدما ا و أصولها و إدار ا و مراكز بحوثها إلى أي مكان مستخدمة آخر التقنيات التي تقلص المكان و الزمان، و رغم انتشار هذه الشركات في العالم إلا أن الجزء الأكبر من نشاطها موجود في ثلاث مناطق اقتصادية (منطقة أوروبا، منطقة تجارة حرة Nafta و محيط ألين، حيث ترتكز فيها الثروة بمقدار ما يعادل 70% من إجمالي الناتج القومي العالمي و تستحوذ على حوالي 75% من إجمالي التجارة العالمية.

تعد ش.م.ج. وقود العولمة الاقتصادية إذ احمل معها كل الفرص و المخاطر المصاحبة للعولمة، فمن ناحية تبدو هذه الشركات و كأ ا أمل المتحمسين للعولمة لأ ا مصدر الاستثمارات الخارجية التي يصحبها النمو الاقتصادي السريع للعديد من الدول، و من ناحية

أخرى تبدو و كأ ا مصدر رعب بالنسبة للمتوجسين من العولمة لأ ا مصدر كل استغلال نظرا لامتلاكها كل القدرات الاحتكارية الضخمة دد با سيادة الدول النامية كما تسعى هذه الشركات إلى الانتقال من استراتيجية الإنتاج الوطني إلى استراتيجية الإنتاج العالمي و ذلك بعدم تمركز أو حصر الإنتاج المحلي.

رغم أن ش.م.ج تجاوزت الحدود الإقليمية و الجنسيات القومية و حققت التكامل بين مختلف الوحدات الإنتاجية بتأمين الحرية الجغرافية، لكنها تبقى تابعة للمراكز الأساسية للقرار إذ تساهم هذه العملية في التقارب بين أمم صناعية قديمة و أخرى حديثة، هذا ما أطلق عليه سمير أمين عملية الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بالدرجة الأولى و توسيع مبادلات شمال جنوب الذي يأتي في درجة ثانية.

إن قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالإنتاج في دول متعددة يرجع إلى حرص رأس المال الدولي على اختيار أنسب الأماكن لتوطين مشروعات بما يحقق له أعلى أربا حية و ذلك من خلال الاستفادة من تباين ما تملكه كل دولة من قوة عاملة أو موارد طبيعية أو مالية و كفاءات تكنولوجية.

فآل ش.م.ج ليست كما يدعي البعض أداة لنقل المعرفة التكنولوجية و التقدم الفني و الاقتصادي على مستوى العالمي و هذا الذي يفسر لنا السبب في اتجاه الاستثمارات الأمريكية المباشرة بشكل أساسي إلى دول الإتحاد الأوروبي حيث يمكنها الحصول على أيدي فنية ذات إنتاجية عالية تماثل إنتاجية العمل في و.م.أ و لكن بأجور تقل كثيرا عن أجور العمال الأمريكيين.

فالدول المتقدمة التي لا تمثل سوى 14.5% من مجموع السكان استحوذت فيه سنة 1994على 74.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما الدول النامية التي تمثل حوالي 78.5% من سكان العالم فقد كان نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 19.2%.

فالعلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان المتقدمة و الدول النامية تميزت دائما بخضوعها لموازين القوى المهيمنة التي تعكس مصالح و استراتيجيات القوى العضمى و على رأسها أل و.م.أ و تستمد هذه الهيمنة قو ا من منابع السلطة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي و المتمثلة في التحكم في التكنولوجيات و في امتلاك رؤوس الأموال مراقبة الأسواق و إدار ا، السيطرة على أهم مصادر الموارد الغير المتجددة.

VI-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رائدا في الاقتصاديات الحديثة حيث تفوق نسبة مساهمتها في الناتج القومي 50% كما تساهم في التشغيل بنسبة 55% و يزيد عددها على 22 مليون مؤسسة أل و.م.أ و أكثر من 21 مليون مؤسسة في الإتحاد الأوروبي علما أن تصنيف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يتم في و.م.أ على أساس عدد العمال.

فالمؤسسة ا هرية من فرد إلى 9 أفراد

المؤسسة الصغيرة من 10 أفراد إلى 199 فردا

المؤسسة المتوسطة من 200 فردا إلى 499 فردا

المؤسسة الكبيرة من 500 فردا فأكثر

رغم أن المفاهيم المعتمدة في تصنيف المؤسسات إلى كبيرة و متوسطة و صغيرة تبقى متباينة إلا أ ا تشترك في مجموعة من المزايا التالية:

أ) سهولة تكوين هذه المؤسسة، ب) توفير الوظائف الجديدة، جـ) تقديم منتجات و خدمات جديدة،

د) توفير احتياجات المؤسسات الكبرى، هـ) الفعالية في التسيير، ن) القدرة على التكيف مع المستجدات الظرفية،

ف) الصعوبة في التوسع، ق) ارتباط حياة المؤسسة بحياة مالكيها.

إن تعثر تجارب التصنيع لاسيما الثقيلة منها في أكثر من دولة نامية، و تزايد العجز المزمن في الميزان التجاري، و ا يار الأوضاع المالية خصوصا مع منتصف الثمانينات في معظم البلدان و بالذات النامية منها؛ أدى إلى ضعف القدرات الاستثمارية و بالتالي عدم القدرة على استحداث المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بل حتى القائمة منها أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على الحكومات كما وقع للاقتصاد الجزائري.

في ظل هذه الظروف لجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهيئ الظروف الملائمة للانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي و أصبح يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إدراكا لدورها المحوري في بعث التنمية الاقتصادية و من جهة أولى و لما تتميز به من ديناميكية و مرونة تؤهلها إلى سرعة التكيف مع المتغيرات الناتجة بفعل مستجدات العولمة.

و عليه تمت عملية تشجيع انطلاق الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية على غرار الدول المتقدمة من خلال برامج متنوعة لتوفير التمويل اللازم، و المعرفة التقنية؛ إذ ارتفعت القيمة المضافة لهذه المؤسسات في كافة الدول العربية من حوالي 26.2 مليار دولار عام 1980 إلى 40 مليار دولار عام 1990 لتصل إلى حوالي 53.7 مليار دولار عام 1993 و زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6.2% سنة 1980 إلى 10.6% سنة 1993 و لاسيما بعد

أن أثبت بالتجربة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي بمثابة المحرك الرئيسي للقطاع الصناعي في الدول الصناعية حديثة التصنيع إذ تمثل على سبيل المثال نحو 98% من إجمالي المنشآت الصناعية في كوريا الجنوبية كما لعبت دورا أساسيا في تحقيق الانطلاقة الأولى للتصنيع في اليابان حيث استوعبت هذه المؤسسات 80% من اليد العاملة بينما 20% فقط هو نصيب الصناعات الكبرى.

V-تكيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع مستجدات العولمة:

في ظل التحولات المتسرعة نحو اقتصاد المنافسة و الجودة و المعرفة و تداعيات العولمة على اقتصاديات الدول النامية، أصبح لزاما على هذه الأخيرة تكييف نسقها الإنتاجي و منظومتها الصناعية بشكل يقلل من سلبيات الإنظمام إلى المنظمة العالمية و تعظيم المصالح التي تضمن توازن المصالح بين الدولة العولمة، و لا يمكن التوصل إلى ذلك إلا بتبني استراتيجية المشروعات الصغيرة و المتوسطة السريعة التأقلم مع التقلبات الظرفية.

إن الخصائص المميزة لهذا النمط من المؤسسات تمنحها مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة كالقدرة على إنتاج سلع خفيفة و ذات موصفات جديدة و متباينة لتلبية الرغبات المختلفة للمستهلكين، كما تعمل على إيجاد دخول جديدة، و تحقيق التنمية الإقليمية و المحلية المتوازنة بفعل انتشارها في المناطق الريفية و النائية، و ذلك بفضل مرونة الموقع و قلة اعتمادها على الهياكل القاعدية، مما يجعلها في خدمة الأسواق المحلية و التنمية الإقليمية.

كذلك يتيح اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التقنية البسيطة يتيح المرونة في العمل، كما أن انخفاض التكاليف غير المباشرة يسهل عملية التجاوب السريع مع الفرص السوقية، و بما أن حجم الاستثمار اللازم في هذه المؤسسات ضئيل مقارنة مع المؤسسات الكبرى فإن الظروف أكثر ملائمة لدخول صغار المستثمرين و في هذا السياق تتاح فرص المبادرة للمستثمرين و المنظمين الجدد الذين يحملون أفكار تجديدي تخترق فضاءات إنتاجية لم تكن معهودة.

تعتمد هذه المؤسسات في معظم نشاطا ا على مواد خام و أولوية محلية في أغلبها تكون زراعية أو صناعية و حتى في حالة الإسترداد فإن الكميات تكون محدودة.

تتيح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نقل و توطين التقنية و التكنولوجيان المبتكرة حديثا، وتتأقلم مع مستجدات العولمة بدون حساسية و بأقل تكلفة ممكنة على عكس ما يحدث للمؤسسات الكبيرة.

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمزايا تنافسية لقدر ا على إنتاج سلع خفيفة قابلة للتجديد بطلب من المستهلك، كما يمكنها المساهمة في تقوية المؤسسات الكبيرة من خلال توفير الإستهلاكات الوسيطة في إطار ما يعرف بالعقود الباطنية la sous traitance، إن هذه الميزة تؤهلها أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها أو التي تشترك في استخدام ذات المداخلات.

تساهم هذه المشروعات في استحداث مناصب شغل جديدة أو إعادة إدماج العمل المسرحين من الشركات الكبيرة التي غالب ما تلجأ لتقليص عدد العمال بسبب الخوصصة أو إعادة توطين المؤسسة.

إن المزايا التي تتميز ا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستدعي في المقام الأول يئة الشروط المناسبة لتطويرها و نوها من قبل القائمين على أمرها على مستوى الحكومي و المؤسساتي نفسه عل أساس أن تطور هذه المؤسسات موقوف على مدى انفتاح أنظمتها على المحيط القومي و الإقليمي و العالمي على حد سواء و بشكل مستمر. هذه العوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

أ) أهمية تحقيق أرباح توجه للتمويل الذاتي.

ب) الاستجابة للسوق المحلي و الدولي إذا أمكن لتلبية حاجة المستهلكين حسب الأذواق و الرغبات و المستجدة.

ج) التركيز على عنصر التجديد و العصرنة تسيرا و إنتاجا و تسويقا.

د) عدم إغفال عنصر مفاحصة الجودة فالجودة العالية هي نتاج كفاءة عالية و تكلفة منخفضة تمكن السلعة من انتزاع رضا المستهلك جودة و سعرا.

إن الجزائر و هي تلج اقتصاد السوق و تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة تجد نفسها في خضم نظام العولمة أصبحت مطالبة برفع أداءها الاقتصادي و تبني استراتيجية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لفتح الفرصة أمام جيل جديد يسير دواليب الاقتصاد.

المراجع

1) د. محمد دويدار- الإقتصاد الدولي- دار الجامعات الجديدة للنشر 1999
2) د. عبد القادر محمد عبد القادر - الاتجاهات الحديثة في التنمية - الدار الجامعية 2000.
3) د. اسماعيل العربي - التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة - 2000.
4) د. حسام عيسى- الشركات المتعددة القوميات المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
5) د. أحمد سيد مصطفى – تحديات العولمة و التخطيط الإستراتيجي – الطبعة الثالثة 2000.
6) د. حميد حمد السعدان – العولمة و قضايانا – دار وائل للنشر 2000.
7) د. عبد الواحد العفوري – العولمة و الجات التحديات و الفرص - مكتبة مذبولي 2000.
8) محمد الهادي مباركي – المؤسسة الصغيرة – مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر العدد11 1999.